

التخطيط الحضري كآلية لتنظيم المدينة والحد من البناءات الفوضوية

أ/ منير بولعراس، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02

تاريخ الاستقبال: 2018/06/19

تاريخ القبول: 2018/06/23

الملخص:

إن التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية مرتبط في الأساس بالعناصر التخطيطية للمجال الحضري، وعلى هذا الأساس وجب على كل من المختصين في علم الاجتماع وعلماء الجغرافية والمهندسين بذل جهودهم من أجل خلق نسيج عمراني متناسق من الناحية العمرانية والجمالية التي تدمج في الأنساق الإجتماعية والإيكولوجية للمجتمع الحضري، وهذا من أجل تحسين التوزيع المتوازن للحواضر والبيئات الحضرية، وفي ظل التركيز على أليات و أسس شاملة التي تركز في المقام الأول على الإستخدام الأمثل للمجالات الحضرية، وذلك سعيا منهم لتنظيم الإطار الإيكولوجي للمدينة وتلبية متطلبات وحاجيات السكان المتزايدة، والحد من البناءات الفوضوية وإنتشارها في الأوساط الحضرية.

إن مسألة البناءات الفوضوية هي نتاج لتراكمات تاريخية من ناحية وموروث ثقافي من ناحية أخرى، انتقلت عبر مختلف الأجيال وتجسدت هذه الثقافة المادية فيما هو موجود بمدننا اليوم، بحيث نلتبس بأن المدن الجزائرية تفتقد لعناصر التخطيط المعمول بها في إنشاء المدن والأحياء المستديمة، ومن هنا برزت أدوات كبدائل لوضع سياسات تخطيطية تعتمد على الخطط، منها مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير اللذان عرفتهما الجزائر بعد فترات متأخرة مما سمح بتشكيل عدد كبير من المساكن ذات الطابع الفوضوي، وقد جاءت هذه الأدوات كخطة مرحلية لتنظيم المدن وإدراك ما للأحياء الفوضوية من إنعكاسات سلبية يمكن لها أن تتجه في منحى بروز الأمراض السوسيو-سيكولوجية.

لذا فإن الواقع المعاش في الأحياء الفوضوية شغل اهتمام الكثير من حكومات الدول، حيث أبرزت جل الدراسات بأنه مكان مشجع لبروز الآفات الإجتماعية وتفاقمها من جهة وفتور وتراجع العلاقات البينية والمتضمنة بين الأفراد والجماعات مما نتج عنه ضعف في علاقات الجيرة، حيث أرجعه بعض العلماء كذلك إلى أن التقارب المكاني له إنعكاسات سلبية على عناصر التنظيم الإجتماعي والإيكولوجي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري، المدينة، التنظيم الاجتماعي، البناءات الفوضوية، المخططات العمرانية.

Abstract:

The final configuration of the multiple of Factor the urban environment is primarily related to the urbanization Factor. On this basis, sociologists, geographers and engineers must strive to create a coherent urban and aesthetic architecture that integrates into the social and ecological patterns of the urban society, This is in order to improve the balanced distribution of urban and urban environments, And focus in the way and overalle substructure Based primarily on the optimal use of urban areas, in an effort to regulate the city's ecological framework, meet the growing needs and needs of the population, reduce anarchic structures and spread them in urban settings.

the Broblems of Anarchism Buildings, are the product of historical accumulations on the one hand and cultural heritage on the other, it is moved by different the generations and embodied this physical culture in what is present in our cities today , So we seek that Algerian cities lack the planning Factor in the establishment of cities and sustainable neighborhoods .

Hence, tools emerged as alternatives to the development of planning policies based on plans, including the land occupancy plan and the Guiding and Reconstruction Guiding Scheme, which Algeria defined after a long period of time, which allowed the formation of a large number of houses of anarchist nature. These tools came as a phased plan for organizing cities and Have negative implications that could lead to the emergence of socio-psychological diseases.

Thus, the reality of living in chaotic neighborhoods has attracted the attention of many governments of countries, where most studies have highlighted that it is an encouraging place for the emergence and aggravation of social pests on the one hand and the decline and decline of inter-relations between individuals and groups, resulting in weak relations in the neighborhood. Spatial convergence has negative implications for elements of social and ecological organization.

Keywords: urban planning, city, social organization, chaotic construction, urban planning.

مقدمة :

يعد التخطيط الحضري من أهم المراحل التي تمر بها خطة المدينة والذي يعد واحدا من الإجراءات التي تعبر عن التحكم الفعلي في البيئة الحضرية، ومن ثم صياغة مخططات عقلانية من شأنها أن تنتج التحديث والتجديد وخلق بيئات جديدة تتسم بالمعايير المنشودة لدى الأفراد والمؤسسات، إن مجال الدراسات الحضرية وأوضاع البيئة الحضرية من حيث تراكيبها البيئية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية تتطلب دراسات معمقة ودقيقة، وعلى هذا الأساس نجد النظرية الإيكولوجية لمدرسة شيكاغو اعتمدت في تفسيراتها على التراكيب الإيكولوجية للمدينة، مما جعلها توضع جملة من التفسيرات حول كيفية توزيع الأنشطة في ظل النسق الإيكولوجي وارتباطاتها بالأنماط السكنية ووظائفها وتوزيعها.

وقد عرف "مفورد" المدينة على أنها البيئة التي تلتقي فيه كافة التيارات الحياتية للأفراد وتبرز من خلال التفاعل الاجتماعي والسلوك الاجتماعي الحضري كما تنتقل فيها القيم المجتمعية والعادات والتقاليد إلى معاني وتصورات روحية المتمثلة في الضوابط السلوكية وأسس التنظيم الاجتماعي.

فالدارس لعمليات التخطيط يستوجب عليه الأمر مراعاة الجوانب العملية والتطبيقية لمبادئ التخطيط ويتأتى ذلك من خلال استعمال ما هو متاح من إمكانيات وموارد بشرية لها الدور الإيجابي في خلق نمط عمراني يستجيب والمتطلبات الجوهرية لأفراد المجتمع الحضري، وتحقيق التنمية العمرانية التي تعد واحدة من التطلعات الإنسانية المباشرة، وهنا يتم اللجوء إلى استخدام كل الأدوات الكفيلة لتطوير المجتمعات الحضرية من مختلف النواحي، كالتواحي الاجتماعية والحضرية والتخطيطية والاقتصادية وغيرها، وقد جاءت الفكرة لتخطيط المدن نظرا لحاجتها الماسة لهذا النوع من العناصر الأساسية في توزيع واستعمالات الأرض المختلفة، فاختفاء أهم الأدوات المنظمة للمجال الحضري وعدم العمل به أضر عنه في الغالب نشوء أحياء أو حتى مدن تفتقد للعناصر التنظيمية للمجال مما جعلها تتسم بالفوضى وعدم التخطيط في توزيع المرافق والتجهيزات مما مهد لبروز الفوارق ما بين الأحياء بداخل المدينة الواحدة.

- التخطيط الحضري:

فالتخطيط الحضري هو عملية مرحلية يتم اللجوء إليها لغرض العمل والوصول إلى وضع أسس محدثة لتطوير البيئة الحضرية وربطها بالاستدامة الحياتية لمختلف شرائح أفراد المجتمع التي تدخل في دور إشباع الرغبات وتلبية المتطلبات المتنوعة، فهو مرآة عاكسة للقيم المجتمعية وقيم استعمالات الأرض باعتبار هذه الأخيرة جوهر العمليات التخطيطية، كما أنه يهدف "للوصول إلى تكوين وتطوير بيئة حضرية ملائمة لحياة الأفراد لغرض إشباع الحاجيات والمتطلبات المادية والمعنوية".¹ ، فهو مرتبط بالجوانب المشكلة للبناء الاجتماعي. فالمدينة هي تنظيم اجتماعي يضم عددا كبيرا من الأفراد والتشكيلات السكنية التي تتسم من خلال الجانب الإيكولوجي، ومن ثم فهي ذلك الكل المعقد الذي يمتاز بالتغاير والتمايز وتسوده المصلحة والانعزالية والانقسامية وتختلف فيه الأدوار والمكانة الاجتماعية بين أفرادها.

فالهدف المنوط بالتخطيط الحضري هنا يبرز توجيه البيئات الحضرية وتقسيمها إلى مناطق بارزة تختلف من حيث الوظائف والأدوار التي تؤديها وذلك حسب وظيفة كل مجال بيئي وهنا يبرز التخصص في الوظيفة الحضرية، بمعنى تحقيق التناسق والترابط الوظيفي بين المناطق الحضرية لذلك نجد السكنات المساعدة لعلاقات الجيرة بداخل المجاورات السكنية كالمساجد والنوادي الثقافية والمقاهي وغيرها، هذه كلها مجتمعة مدعمة لعلاقات الجوار من ناحية ولها وظيفة تؤديها، وكذا التأكيد على أن تكون "البيوت صحية ومرحجة مع توفير جميع حاجيات الأفراد"²، والاهتمام بالوظيفة الترفيهية بالمدينة أمر أصبح من الضروريات الحضرية والتي أصبح يعنى بالدراسة من قبل الدارسين للجوانب التخطيطية و علم الاجتماع الحضري خاصة لأنه يمثل دعامة أساسية في تعزيز الجوانب السيكولوجية للأفراد.

وأمام التطورات الإيكولوجية والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على البيئة الحضرية بعد الثورة الصناعية ظهرت خصائص حضرية، وهي تغير القيم الاجتماعية والثقافية من قيم معنوية إلى قيم مادية، وانتشرت الأمراض الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، ويرتبط وجود المدن ونموها بتوفر أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة التي تتطلب بدورها تركيز السكان وممارستهم لهذه الأنشطة، إن المختصين في الدراسات الحضرية في ميدان علم الاجتماع الحضري أمثال "كينجزي ديفيز" k.Davis، أكدوا على أنها تركز على دراسة المدن من الناحية البنائية الاجتماعية الحضرية وتطورت على أيدي كل من "فيليب هومر" و"برتهولتر" وهذا ما يسمى بالمدخل التحليلي للمدن³.

وقد توصل "مفورد Mumford" في أعماله المختلفة إلى نتائج تؤيد الواقع الإمريقي الحضري، وقد تمثلت وجهة نظره حول المدن المعاصرة في تجلياتها غير الإنسانية حيث أقترح "مفورد" نموذج أبرز فيه عناصر مختلفة مست جوانب المدينة وخاصة تلك المرتبطة بالكثافة والحجم وعلاقات الجيرة والتخطيط المحكم للمدينة مع إعادة ترتيب وتنظيم الحواضر من حيث توزيع المرافق والتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة كالمدارس والمساجد وغيرها، التي تسهم في خلق مدن مستدامة تعزز التنظيم الحضري وهي تشمل على المتغيرات الجوهرية التي سوف نبرزها في العناصر الآتية:⁴

- 1- التركيز على تحديد الكثافة.
- 2- وضع الحجم المثالي للمدن.
- 3- وضع معايير ملائمة للبيئة السكنية من حيث التهيئة والتنظيم.
- 4- التركيز على التفاعل البيئي بين أفراد المدينة.
- 5- تعزيز الجماعات الأولية.
- 6- تكون المحاور السكنية (الجيرة)، المساهمة في تحديد البناء والتركز.
- 7- التركيز على المرافق والتجهيزات الضرورية للحياة.
- 8- إنشاء مدن جديدة.

وقد تبين أن الحاجة إلى "تغيير التصميم البيئي قد توفرت لدى مجموعة مستخدمي مكان ما أو بيئة ما، سعياً منهم لخلق تصميم بيئي متطور متعلق بالأبعاد الاجتماعية وتوضيح طبيعة العلاقات التي سوف تنشأ بين أعضاء الجماعة التي تستخدم هذا المكان أو البيئة وكيفية تنظيمها"⁵.

يعرف الحي السكني من وجهة النظر الاجتماعية " بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة والشعور بالانتماء المجتمعي"⁶، وعلى هذا التمييز للحي السكني نجد بأنه هو تلك التفاعلات البيئية بين الأفراد والجماعات داخل بيئة جغرافية محددة يسودها الضمير الجمعي على حد تعبير إميل دوركايم وتبادل المنفعة وسيادة التزعة التضامنية، ويتجسد ذلك في الثقافة الموحدة فيما بينهم والقيم المشتركة.

وهنا يبرز لنا نوع آخر من الأحياء التي تدخل حيز الدراسة في بحثنا هذا وهي الأحياء الفقيرة والمزدحمة، التي ما فتأت الدول المتقدمة للتخلص من هذا النمط السكني لعل من بينها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث تنخفض في هذه الأخيرة الإيجارات وتفتقد للظروف الحياتية الملائمة، ونقص التجهيزات والمرافق الضرورية بها، وعليه فالأحياء غير المخططة هي تلك البيئة التي شيدت عليها مساكن تفتقد لمعايير التخطيط الحضري لذلك وجدت حكومات الدول صعوبات في معالجة ووضع حلول كفيلة من شأنها الرفع من المستوى الاجتماعي وتحسينه بهذه الأحياء البائسة، التي أسهمت فعلا في تردي العلاقات الاجتماعية بداخلها وتزعزع الأنساق الاجتماعية واهيارها، إن الوضعية الاجتماعية والإيكولوجية لهذه الأخيرة أسهمت فعلا في خلق بيئة اختلطت فيها القيم المجتمعية.

إن الاتجاهات العلمية التي تناولت بالدراسة والتحليل معتمدة في ذلك على أطر منهجية علمية دقيقة، تجلت في الموضوعات التي مست بنية المدينة بحيث نلتبس بأنها عاجلت مسألة التوزيع الإيكولوجي للمناطق السكنية وكيفية توزيعها في المجال الحضري وهذا ما جاءت به الأفكار العلمية لأرنست برغس حيث أكدت على مرحلة تقسيم المدينة إلى "دوائر متركزة حسب الدخل والحالة الاجتماعية"⁷، وهذا يؤكد على أنه يوجد فعلا علاقة إرتباطية بين الظروف الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للأسر الحضرية في تشكيل الأحياء حسب أنماطها وأشكالها المختلفة،

وهذا يجسد حقيقة مفادها بأن الأحياء غير المخططة جاءت كظاهرة سلوكية وجهت أفراد المدينة وخاصة منهم المهاجرين الجدد نحو العزوف لانتخاذ هذا النوع من البناء غير المخطط في حياتها، وأن سهولة الحصول على الأرض أدى إلى إنتاج بيئة عمرانية لم تراعى فيها الشروط الحياتية كالجوانب السلوكية للأفراد وكذا العلاقات الاجتماعية، ولعل أبرز عوامل هذا النوع من السكنات أرجعه عدد لا يستهان به من العلماء إلى ارتفاع معدلات التحضر والهجرة المتواليه على المدينة وكذا التركيز الاقتصادي الإنتاجي بالحوضر.

- البناءات الفوضوية:

تعد من "المناطق التي لم تمسها يد المخطط، أو أسبى تخطيطها أو هي تلك المناطق العشوائية التي تمتاز بنمو سكاني مرتفع جدا"⁸، بمعنى غياب العناصر التخطيطية في هذه الأحياء أفقدها الطابع الجمالي المميز لها وأفقدتها القيمة الاجتماعية جراء التشابك العمراني المتداخل ما بين المساكن، وعدم اعتماد الأفراد على مخططات عمرانية توضح بشكل دقيق استعمالات الأرض، إن العيش في الأحياء غير المخططة يتميز "بخصائص غير مناسبة من حيث تدي الخدمات وشدة الازدحام ويذهب شنار مارشال " Chinard " Marchal" للقول بأن هذه الأحياء تجسد ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير والقيم والسلوكيات المنحرفة والانعزال الاجتماعي"⁹ مما أثر على مستويات التنظيم الاجتماعي الحضري.

ولعل الأسباب الكامنة وراء تشكل هذا النوع من الأحياء هو تجمع جملة من العوامل فمنها ما هو اجتماعي واقتصادي ومنها ما هو إيكولوجي وعمراني ونبرزها كما يلي:

- من الأسباب الاجتماعية تلك المتعلقة بالحراك الاجتماعي للجماعات وتغيير مقر الإقامة من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري.
- ومن الأسباب الاقتصادية نجد بأن التركيز الصناعي بالمدن أسهم بنسب عالية في تشكل الأحياء غير المخططة، وذلك راجع لاستقطاب أعداد هائلة من الأفراد للعمل بالقطاع الصناعي مما جعلهم يتجهون نحو الاستقرار بالمدينة.
- أما الأسباب البيئية نجد بأن طبيعة المنطقة وصعوبة الوصول إليها جعلها محل أطماع المهاجرين من الريف.
- وفي الأخير لدينا الأسباب العمرانية التي لم يحتكم في إنجاز المساكن إلى المعايير التخطيطية مما أخرج عنه ظهور مناطق غير مخططة.¹⁰ ومن هذا المنطلق يميل بعض الباحثين إلى القول بأن نشأة هذه الأحياء ارتبط عادة بالإستلاء على البيئات الحضرية بطريقة غير شرعية، مما يؤدي إلى خلق مواقف سلبية وحتى عدائية بين سكان الأحياء.

وهنا تبرز الآثار المختلفة لتشكل هذه المناطق بالمدينة وخاصة التزايد المستمر في المتطلبات الأساسية للحياة المتعلقة بالتجهيزات والمرافق الضرورية، مما يجعلها تشكل عبئا كبيرا على المدينة، مما يفقدها التوازن والتوفيق في إعداد البرامج التنموية على المستوى الكلي للمدينة أو عبر هذه الأحياء بالذات.

والجدول الموالي يبرز مناطق السكن غير المخطط في بعض البلدان العربية:

جدول رقم 01: المناطق المخططة والعشوائية لعام 2002 لدى بعض الدول العربية

| دول عربية | السكان في عام 2002 | المناطق العشوائية | المناطق المخططة |
|------------|--------------------|-------------------|-----------------|
| الجزائر | 4 | %35 | %65 |
| سلطنة عمان | 900 ألف/ن | % 15 | %85 |
| تونس | 2 | %35 | %65 |
| قطر | 400 ألف نسمة | % 10 | % 90 |
| البحرين | 500 ألف نسمة | % 10 | % 90 |
| موريتانيا | 1.5 | % 35 | % 65 |
| السودان | 4 | % 30 | % 70 |
| القاهرة | 17 | % 30 | % 70 |
| العراق | 5 | % 25 | % 75 |

المصدر: مجلة جامعة دمشق المجلد 28 العدد الأول 2012: 446

وعلى هذا الأساس اتجهت الجزائر إلى إتباع سياسات تخطيطية مرتبطة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U) إن القوانين والقواعد المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بدأ الشروع في العمل بها عام 1991، وجاء كبديل عن المخطط العمراني الموجه لعام 1990، حيث أعطى صبغة مغايرة في تنظيم ومعالجة مسألة استعمالات الأرض بالمدينة، وكذلك الاعتماد على مخطط شغل الأراضي (P.O.S) الذي تم العمل به في عام 1990 وجاء لتحديد الاستخدامات المختلفة للأرض. إن خصوصية الاستعمال السكني في البيئة الحضرية أرتبط أساسا بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية كأهم مؤشر فعال في تحديد الكيفية الأفضل لخلق نماذج سكنية لائقة تساعد على الدمج الاجتماعي البيئي لترسيخ البناء السوسولوجي للأفراد الحضريين بدخل الأحياء السكنية.

جدول رقم 2: مرحلة الإستكشاف والتشخيص أثناء المشروع الحضري

| المرحلة | البعد المجالي | التقدم السياسي | البعد الاجتماعي |
|--------------------|--|----------------|--|
| الإستكشاف والتشخيص | قراءة الموضوع تحليل الجوانب العقارية وعلاقته مع المحيط البيئي | المطلب الأول | - التاريخ الاجتماعي للمكان و محيطه - تحديد الفاعلين الاجتماعيين - تحديد الأماكن التي يجب تأمينها |

(فؤاد بن غضبان، 2014: 213)

من العناصر التي يجب التركيز عليها هي دراسة الجوانب المختلفة المحددة لاختيار أماكن الإقامة، وهنا نبرز ما لدور القرب المكاني من مقر العمل والظروف الملائمة للسكن المريح وكذا توفر التوزيع الأمثل للخدمات داخل المنطقة الواحدة، "كما يتأثر اختيار الموقع بالأنظمة والقوانين التي تصدر عن السلطات المسؤولة"¹¹.
"إن كبر حجم المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية والقرب المكاني بين الأفراد وتنوعهم مما يجسد فكرة بروز الطوعية أو الاختيارية، وربما التأكيد على الممارسة أو الاهتمام الجمعي بالمصالح الخاصة هو ما جعل المجتمع الحضري يفقدان طابع المجتمع المحلي، ليصبح في النهاية مجرد كيانات إدارية تفتقد للولاء وللإيمانية"¹².
يميل سكان الحضر إلى أن يكتسبوا الخاصية الطوعية أو الاختيارية التي لا تعتمد في أساسها على القرابة كما تتميز الجماعات الأولية بالاتجاه نحو الطابع الرسمي، كما أنه برزت أشكال جديدة من الجماعات تعتمد على المصلحة من بينها النوادي والمجاورات، ولعل الاهتمام الجمعي بالمصالح الخاصة هو ما جعل المجتمع الحضري يخرج عن صيغة المجتمع المحلي.¹³

وصفوة الكلام هنا يمكن إبراز ما لعلاقة الأحياء غير المخططة من دور فعلي في خلق اتجاهات وأفكار يمكن من خلالها ظهور تصورات واقعية تبرز نمط العلاقات الدائرة بين أفراد وجماعات هذه الأحياء، مما يجعلها تسهم في نمو الطابع غير الرسمي وسيادة الفردية في نفوس الجماعات.

إن التشريعات التنموية الحضرية الجزائرية أعطت عناية فائقة لهذا الجانب في السنوات الأخيرة حيث قامت بوضع مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية التي تحمل في مجملها عنصر تحقيق التنمية الحضرية بمختلف أشكالها، وذلك لأجل تنظيم وتسيير المجال الحضري وفق معايير تحتكم لمبدأ التقنين.

جدول رقم 3: يوضح أهم القوانين والتشريعات المرتبطة بالتنمية الحضرية بالجزائر

| السنة | الجوانب التشريعية والقانونية |
|-------|--|
| 2001 | خلق وزارة التهيئة الإقليم والبيئة |
| 2002 | صدور قوانين التهيئة والتنمية المستدامة |
| 2003 | قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة |
| 2004 | تنفيذ والشروع في تطبيق تهيئة الإقليم الجديد |
| 2005 | صدور المرسوم التنفيذي للمخطط القطاعي |
| 2006 | صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 |
| 2007 | خلق المرصد الوطني لحماية المدينة |
| 2008 | المخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الميترابولي |
| 2009 | صدور المرسوم التنفيذي 09-307 المتعلق بعقود التعمير |
| 2010 | وضع إستراتيجية التنمية المستدامة للعاصمة |

(فؤاد بن غضبان، 2014: 396)

وهنا نصل إلى بلورة فكرة أحادية التفسير التي تميل نحو الاتجاه لضرورة تفعيل العناصر التخطيطية في البيئات الحضرية التي يمكن لها توطيد العلاقات الاجتماعية (علاقات الجيرة) وزيادة الاستيطان لدى البشر في مناطق محددة، والعمل على تنظيم وحسن تسيير المدن مع مراعاة الجوانب السوسيو-إيكولوجية.

- المخططات العمرانية بالجزائر ودورها في الحد من البناءات الفوضوية:

لقد مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل متعاقبة حاولت من خلالها الجهات المعنية التحكم في هذه القواعد منذ الإستقلال بادرت الجزائر إلى إعادة تنظيم المجال العمراني والحضري من خلال أدوات التهيئة العمرانية، وهي:

-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U الذي يحدد الإجراءات الخاصة بالتهيئة، وجاء كبديل للمخطط الموجه لسنة 1990، وذلك لأجل تشكيل وجهة نظر جديدة في تسيير وإستغلال المجال الحضري ولعل من أهم المسائل التي يعنى بها هذا المخطط مايلي:

-تحليل الوضع القائم والإحتمالات الرئيسية للتنمية الحضرية وكذا نمط التهيئة المستقبلية.

- تحديد مختلف المناطق ووظائفها العمرانية.
- مخطط شغل الأراضي P.O.S ويعتبر هذا المخطط كتكملة للمخطط التوجيهي، دوره تنظيم المدينة وخلق عمران تشاركي ومن الأهداف المنوطة به نجد مايلي:
- يحدد المناطق العمرانية السكنية والإستخدام الرئيسي للأرض والأحياء التي تهيكل أو يجري تحديثها ويرتكز هذا المخطط على الدراسات التحليلية والتنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية.

خاتمة:

ومن خلال هذه المنطلقات العلمية والعملية المرتبطة بالتخطيط الحضري ودوره في الحد من البناءات الفوضوية نلتمس بأنه هناك فعلا جهود بذلت من قبل المختصين في هذا المجال حيث أوجدوا في هذا الشأن قوانين وقواعد تنظيمية للبيئات الحضرية وذلك سعيا منهم للإرتقاء بها من مختلف الجوانب العمرانية والجمالية والإجتماعية، بحيث نجد مخطط شغل الأراضي وكذلك المخطط التوجيهي اللذان يكفلان لها تنظيم المدينة في إطارها السوسيو-إيكولوجي، وفي الختام تعد قواعد التهيئة والتعمير فن وأخلاق وحضارة، وهي التعبير عن مجموعة من المعارف والمهارات التي تساهم في تطوير الإنسان وأفكاره وحياته الإجتماعية والبيئة التي يعيش بها.

الهوامش:

- ¹ محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والبدوي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص11.
- ² صبري فارس الهيثي، التخطيط الحضري، دار ازوري العلمية للنشر، عمان، 2009، ص26.
- ³ محمد فنوص صبحي، دراسات حضرية مدخل نظري، ط3، منشورات قارالريفي والبدوي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص14.
- ⁴ إسماعيل قيرة، التخطيط و التنمية الحضرية، دار الهدى للنشر والتوزيع عين مليلة، قسنطينة، 2008، ص41.
- ⁵ علي عسكر، علم النفس البيئي البعد النفسي للعلاقة بين البيئة والسلوك، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص189.
- ⁶ عوض حنفي، سكان المدينة بين الزمان والمكان، ط3، المكتب العلمي، الإسكندرية، 1997، ص195.
- ⁷ عبد الله عطوي، جغرافية المدن، الجزء 3، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص220.
- ⁸ فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص244.
- ⁹ ابراهيم توهامي، الاحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو - اقتصادي الحضري، مجلة الانسان والمدينة، جامعة قسنطينة، العدد 3، 2011، صص34-60.
- ¹⁰ فؤاد بن غضبان، المرجع نفسه، ص246.
- ¹¹ عبد الله عطوي، المرجع السابق، ص228.
- ¹² السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، دار المعرفة، 1998. الجامعية، الإسكندرية، ص214.
- ¹³ المرجع نفسه، ص221.